

ابد اقرب البقاوات تجوز المراد ما نحن بوجه ثبوت المسائل وان  
 الشاعرة الكلية انما يكونه كل ما ثبت فلهما استقلال عدمه مشتقا وهو  
 ان اقتدر لا يكون الا واجبا للترسيم ما عرفت انما لا يباله هنا منقوصة  
 بالانزلي فانما يقطع بطر الوجود الحادث للمؤمن الفرق بين التدرج  
 والانزلي وان استصعب بعض المتأخرين التخلص من الابدان حتى اورد  
 كلاما يحتمر فيه علمنا اشتراك اليبه وباده تعالى التوفيق وعلية  
 النكالات وبه المستعان فتبين هاهنا الاول علم مما يبينه حجة  
 البقا انصفاً معلية وهو المختار ومذهب المحققين ونسب الظاهر  
 والامام القول بان تفسيره ووجهه الاضطراري في انه صفة معني  
 ورده الفنا حتى قال الله تعالى لا اخلد استياحي لا ذكر ولكن  
 التقلد وبنه على الكلام محتتم والاعتراض على هذين القولين كما لا اعتراض  
 على نظيرهما في صفة التدرج بسواهما فلا تكن من الصافين ومنهم من قال  
 انهم سلبوا الفنا وجودي ولا حتى فيساده وسبب في لعدم الادراك  
 فتمت له الفنا في مطلق البقا وبراد به من انتم الموجودين  
 فصار عدو هو مستحيل في حقه تعالى لما عرفت من استحالة تقيمه وجوده  
 تعالى بالزمان وانما يتصرف بهذا المعنى الجواد فيوطلون ويراد به ما سبق  
 حجة وهو الثاني في نقلي وبادية الاشتراك في النظر عن المراد منه  
 بوجهه في قوله لا يتشابه اي تجالط بالمراد اي لا يلبس المراد  
 ولا ينفقه للاختلاف بين الزمان وحمل الثوب الذي حقيقته الخلط على  
 مطلق الملازمة التي في الاعتراض بان الزمان لا يتخالط المراد ايضا  
 وانما يتصرف في ذلك الصفة في تعريف الموصوف والمكان ما يجب  
 له تعالى من الصفات السببية الخالصة للحوادث وهي عبارة عن سلب  
 الجرمية والعرضية عنه تعالى وان رتبته قلت عبارة عن سلب الكلية  
 والخيرية ولو زعمنا اشتراكها معا على الوجود بقوله ووجه له  
 تعالى انما استعمل في اشتراكه عليه لا لخصه ولا للمعاملة وما عارفة  
 للاجرام والاعراض اذ جميعها يباله المراد ويتطوي عليه بسا طه  
 اما سببا واما ذلك الحوادث التي تبتو في واما لاحقا فقط كما لا يخفى  
 الاولية المسببة للحوادث واما سببا كغيرهم الموصوفين وعقاب الكلام من  
 كماله ذاتا وصفة بعينها يجب له تعالى في ذلك انما العلية وصادقة  
 المسببة جميع الحوادث وان كانت او صلات على انشا الية فله تعالى  
 ليس كمنه في هو السبب بعينه وليس جسما لان كل جسم مركب من اجزاء غلبة  
 هي الجسم والتعلق وجودية هي الهيولى والصورة عند التلاسن والبرهان  
 الفردية عند التلاسن والسلام وقد اريد في الابعاض وكل مركب يحتاج اليه

جزء لا يتجزأ من الخناج بواجب وليس جوها اما عندنا فلا نعلم للجزء الذي  
 لا يتجزأ وهو متجزئ وجزء من الجسم بل واخر الاشباه فاننا والله تعالى  
 نعلمه عن ذلك والمعاد التلاسن في انهم وان جعلوا اسما للوجود  
 لا في موضوع مجردا كان او متجزئا لغيره جعلوا من انقسام الممكن وادوا به  
 الماهية الممكنة التي اذا وجدت كانت في موضوع فيكون وجوده في الية  
 عليه عندهم والواجب ليس له ذلك على ما بيننا في تحقيقه ان نشاء الله تعالى  
 هذا ان حملنا الجسم والجوهر على ما هو معناه فلا ننزع وانا اذا اراد  
 بالجسم التلاسن بذاته وبالجزء الموجود لا في موضوع لا على ما ذهب اليه  
 التلاسن كما مر على ما ذهب اليه في الاطلاق عليه بهذا المعنى في بعض النسخ  
 فانما يمنع اطلاقها على المصانع من جهة عدم مرورها بالشرع بذلك مع  
 نفاذ العلم الي المتركب والمتجزئ وقد عارفت المحققين في المصانع الى اطلاق  
 الجسم والجزء عليه بالمتجزئ الذي يجب تزيينه الله تعالى عند الاطلاق  
 فيمنع اطلاق الموجود والواجب والتلويح والصلح والمختار مع المسدع  
 والوجود والكوت وتوذلك بما لم يرد به الشرع لانا نقول الواجب وروى  
 الشرع بالاطراف خيفة احكام والاجماع في اجم على اطلاق ما ذكره ولا شك  
 انه لا بد له من مستند من السمع وان لم يصرح به فيمكن في كل ورد الشرع  
 بالاطراف على ان المصانع والتقديم ورد بها السمع على ما بيننا في خبره  
 بعد في جملة وما يقال في جوابه من ان الله والواجب التقديم المصانع  
 سترادفة والموجود لا في الواجب واذا ورد الشرع باطلاق اسم  
 بلغة فهو اذن باطلاق ما يراد من تلك اللفظة ومن لغة اخرى  
 وسابلا في مسمى قيمة نظير في وجوه احدها مبلغ المترادفة للمقطع  
 بتفريدها من ثوابها انما يمنع كونه الا في اطلاق لفظ اذنا  
 في اطلاق لزمه اذ في يومه اطلاق الما في لفظه فيمنع ولا يوجب  
 اطلاق المعزوم فلا يمنع الا في ان تولد تعالى في كل شي بل يترجم  
 اشخاص المترادفة والختار لا يترادف في المنع من اطلاقه فيمنع ايضا  
 كون الاذن في لفظ اذنا في مرادفة لاختلافها من جهة المترادفين  
 تقصا دون الاخر كما لعالموا لعارفي بنا على زيادة العلم والمعرفة  
 وكما لطيب والشافي على ما مشكل به بعضهم وفيه شي ببينه في تحقيق  
 الطرا بغير اهد جمعهم ومنه ويستتم هاهنا في موضع  
 وليس في مكان ولا جمة ولا حيز اما الاول فانه المكان عند التلاسن  
 اسم للتسطح اما حيزه الحاوكة كباطن الكون الماس للتسطح الظاهر  
 من الحوي كظواهرها وعندها انما انفرغ الذي يشمله الجسم وعلى كل  
 التمكن في المكان عما عرفت عن نفوذ لعمري بعد والبعد عبارة عن امتداد

جزء